20141217-0007-2

أهالي المفقودين والمخفيّين قسراً سلّموا الصليب الأحمر ملف التحقيق الرسمي عن مصير ذويهم

سلّم أهالي المفقودين والمخفيين قسراً الى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ملف التحقيق الرسمي عن مصير ذويهم، الذي يتضمّن تقارير اللجنة اللبنانية الحكومية الخاصة التي تأسّست العام ٢٠٠٠، وذلك بإشراف نقيب المحامين في بيروت جورج جريج في حفل أقيم في بيت المحامي، حضره ممثلون عن الصليب الأحمر الدولي والمحلي ونوّاب ووزراء سابقون وقضاة ومحامون.

بدأ الاحتفال بالنشيد الوطني اللبناني، ثم الوقوف دقيقة صمت تذكيراً بالمفقودين.

ثم ألقى رئيس لجنة الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان في نقابة المحامين عبد السلام شعيب، مكلّفاً من النقيب جريج، الكلمة الآتية: «حضرة ممثل الصليب الاحمر الدولي، حضرة ممثلي الهيئات الداعية الى هذا القاء السيدات والسادة، كلفني حضرة نقيب المحامين في بيروت، بسبب اضطراره السفر خارج لبنان ان انوب عنه واتكلم اليكم وارحب بكم في دار النقابة.

بداية وفي هذه المناسبة لا يسعني إلا ان اشكركم جميعاً على جهودكم لكشف الحقائق المتعلقة بملف المفقودين الشائك.

ولسوء الحظ فإن لبنان ما زال يعاني حتى اليوم من عدم الاستقرار السياسي والامني مما يجعل عملكم على هذا الملف اكثر صعوبة.

أشير الى ان نقابة المحامين سبق لها ان شاركت في الهيئة الوطنية للمفقودين وعملت هذه الهيئة سنوات عدة ووضعت بنتيجتها تقريراً موقعاً من رئيس الهيئة وممثل النقابة لامتناع الاعضاء الامنيين توقيعه تضمن اسماء الاشخاص الذين ثبت للهيئة انهم ما زالوا احياء في سوريا واسرائيل وقد نشرت الاسماء على الرأي العام واعتمد القسم الاكبر منه في عمل اللجنة السورية اللبنانية الحكومية وما زال هذا الملف موجوداً لدى نقابة المحامين ويمكن الاستعانة به.

كما ان النقابة مثلت المفقودين لدى المفوضية السامية لحقوق الانسان في جنيف حيث اودعت لدى الفريق العامل على هذا الملف جميع الاسماء التي تعتقد انهم ما زالوا احياء.

ان النقابة تؤيد وتشجع كل نشاط من اجل كشف خفايا هذا الملف الانساني من اي جهة اتى هيئات خاصة الدولة أو الصليب الاحمر الدولي أو الامم المتحده.

والنقابة تدعو الحكومة اللبنانية الى الانضمام للمعاهدة الدولية لحماية المختفين قسراً والاستفادة من احكامها الاجرائية، كذلك متابعة ملف المفقودين الموجود في المفوضية السامية لحقوق الانسان.

كذلك تطلب النقابة تلبية رغبة الهيئات الناشطة في مجال المفقودين لوضع قانون بإنشاء هيئة مستقلة بهذا الخصوص لتهتم بالموضوع من كل جوانبه».

كما تحدّثت رئيسة لجنة أهالي المفقودين وداد حلواني فقالت: «نحن طائفة مؤلفة من الآلاف من اللبنانيين ومن المقيمين على الأراضي اللبنانية الذين فقدوا واختفوا قسريا ومن عشرات الآلاف من أهاليهم وأغرب من ذلك اننا نحن الطائفة الوحيدة في لبنان التي ليس لديها مرجعية سياسية أو دينية أو مجتمعية نحن لا نتوجه إلا الى الدولة التي لا تعترف بنا. ربما لأن ليس لقضيتنا حل طائفي فالمفقود لا طائفة له».

بدوره، تحدّث رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر فبريزيو كاربوني، خلال تسلّمه نسخة عن ملفات التحقيقات التي قامت بها لجنة المفقودين العام ٢٠٠٠، فقال: «إنّنا نعي تماما دورنا ومسؤولياتنا في فحص هذه المستندات، نأمل بأن يسهل ذلك عملنا في ما يخص دعمنا لحق المعرفة لأهالي المفقودين بهدف إعطاء إجابات للعائلات التي تعيش ألما مستديما. ان دورنا التواصل مع جميع أطراف النزاع للحصول على معلومات عن الأشخاص الذين فقدوا وذلك بهدف إعادة جمعهم بعائلاتهم».

وأوضح أنّه «بغياب مؤسسة رسمية في هذا الملف نعتبر بأن علينا واجبا معنويا تجاه عائلات الأشخاص المفقودين لذلك قررت اطلاق عام ٢٠١٢ برنامجا على مستوى وطني من أجل تجميع البيانات ما قبل الاختفاء عن الاشخاص المفقودين من خلال ذويهم». وأشار الى ان «مشروع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لجمع عينات الحمض النووي جاهز، ولكن لم تتم الموافقة عليه بسبب تعقيد الوضع السياسي في السنتين الماضيتين»، لافتا الى أنه «ولتسهيل عملية الموافقة على هذا المشروع من قبل السلطات اللبنانية قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بكتابة نسخة مبسّطة عن هذا المشروع لتقديمه الى وزارة الداخلية والبلديات في الأيام القليلة المقبلة، كما سيقوم مدير اللجنة الدولية بيتر مورر بتقديمه للحكومة خلال زيارته لبنان في كانون الثاني»، آملا في ان يعطى الصليب الأحمر الموافقة المباشرة على هذا العمل.

السفير ١٧/١٢/٢٠١٤